تفتقر للخدمات الأرضية والبنى التحتية والطرق والنظافة

أمغرة.. الداخل إليها مفقود والخارج منها مولود

تراكم القمامة في المنطقة

- عدم توفير البنية التحتية حسب اشتراطات الهيئة العامة للصناعة
- التعسف مع المستثمرين ورفض الترخيص لهم وعدم الموافقة على المخططات الخاصة بالبناء
- توجيه إنذارات للمستثمرين بعدم تجديد العقود ومنع التحويل بينهم
- منع المستأجرين من البناء رغم حصولهم على رخصة بناء من بلدية الكويت
- إجبار المستثمرين على توقيع عقود الاستثمار وتحصيل رسوم باهظة عند توصيل الكهرباء

ربيع سكر

منذ 26 عاما والى هذا اليوم و2 مليون م2 في منطقة امغرة تفتقر للخدمات الأرضية والبنى التحتية والطرق والنظافة مما يجعل الكوارث البيئية والكهربائية وملوثات وشيكة الوقوع بل وقع منها في السنين الماضية حيث ان المنطقة التي استأجرتها شركة خاصة من الدولة بخمسين فلس للمتر تؤجرها على المستثمرين بأضعاف مضاعفة في الشهر.

ولم يقدم للمنطقة اي نوع من الخدمات لا بيئيا ولا في الطرق ولا النظافة ولا انارة الشوارع ولا الكهرباء حيث يقوم المستأجرون بعمل جميع انواع الخدمات من مالهم الخاص اضافة لدفع الإجارات.

لا بنية تحتية

المنطقة تفتقر للبنية التحتية والمرافق الصحية وعدم وجود مواقع خدمية فيها رغم مساحتها الشاسعة هذا ما أكده بعض المستثمرين فيها وتساءلوا عن دور وزارات الدولة المعنية في المنطقة من الكهرباء والبلدية والاشغال والبيئة وحتى وزارة الداخلية حيث ان المنطقة تتعرض بين فترة واخرى الى السرقة وانتشار الكلاب الضالة والعشوائية في المرور.

الى ذلك قال علي البلوشي: طالبنا بتوفير تيار الكهرباء الذي من المفترض وجوده في منطقة استثمار تعود للدولة بدلا من قيامهم باستئجار مكائن الكهرباء التي تعمل بالديزل فضلا عن توفير البنية التحتية والمساواه بين جميع المؤجرين فبعض المؤجرين ايجارهم 150 فلس للمتر وبعضهم ربع دينار وبعضهم نصف دينار وبعض المؤجرين 600 فلس للمتر والبعض 700 فلس للمتر وهذا الايجار الشهري الذي يدفعه المؤجرون ويوجد فارق كبير بالسعر وبينهم وفجوة كبيرة وفارق كبير بسعر التأجير فبعض الحوط اصبح تأجيرها بالف والفين دك شهريا وبعضهم 300 دينار وهم بنفس المساحة رغم انهم يشتركون في الافتقار للخدمات وهذا سببه التخبط ولايوجد قانون يلزم الجميع.

وقال البلوشي : انهم يتعرضون للتعسف بفرض رسوم مبالغ فيها عند اجراءات تحويل القسيمة والتنازل عنها من شخص لشخص مؤكدا ان المنطقة عند هطول اقل رشة مطر تغرق بالكامل لعدم وجود المجاري والتصريف الصحي فيها بل اننا نضطر لسحب الماء بتناكر المجاري المستأجرة على حسابنا الخاص اضافة الى تدهور المرافق الصحية في المنطقة ما يعني تلوث المنطقة والطرقات غير المرصوفة اصلا حيث تتسرب مياه الصرف الصحي الى سطح التربة وتترسب عليها او تنشفها الشمس بالاضافة الى ان هناك قسائم لم يأخذ أصحابها عقود بل تكتفي بإعطائهم وصول ايجار فقط.

من جانبه قال مهنا المطيري مللنا من الوعود وكما ترون بأعينكم لا خدمات ولا كهرباء ولا ماء ونحن في عز الصيف بدل مايتم دعم المواطن الكويتي يحاربونه برزقه كما ان المنطقه لايوجد بها خدمات انسانية من نقطة امنية تابعة لوزارة الداخلية او سوق مركزي يخدم الناس او حتى مسجد للصلاة بل ان جميع ما هنالك من جهد المستأجرين انفسهم فضلا عن ان الكهرباء غير متوفره فنضطر لجلب مكائن ديزل خاصة بنا ونشغل عليها الكهرباء خاصة ونحن في فصل الصيف .

التخزين والحدود

من جانبه قال ابو محمد نحن طالبنا بتوفير الخدمات وتوحيد الايجارات والمرونة من جهة الشركة مع المستثمرين فالحدود بين القسائم متداخلة حيث يمكن لأي شخص بناء سور يمتد دون حد وبعض المستثمرين غير ملتزمين بالسور ونطالب ايضا بتعدد الأنشطة لأنه غير مسموح لنا الا سكراب فنحن نريد السماح لنا بالتخزين والبنيان مؤكدا انه حتى التخزين لا يخضع لاشتراطات ولوائح الوزارات المعنية فهناك من يخزن بضاعته داخل قسيمته والبعض من يخزنها خارج القسيمة بل ان قسائم بيع الاخشاب تتعرض لأكبر قدر من المخاطر حيث انها لا تخضع لاي اشتراطات لا تخزين ولا ارتفاعات.

مشكلة العقود

ابو فهد قال: نحن نطالب الجهات المعنية في الدولة بإنصافنا مضيفا اننا في مسألة تجديد العقود نتعرض للعديد من المشاكل منها رفع الايجارات دون اي خدمة اضافية تقدم لنا بل ان اجراءات التقاضي فيما لو رفضنا رفع الايجارات في المرة القادمة جاهزة لكي نرفع علينا ومجهزينها 100% رغم ان العقد لم تنته مدته القانوينة والتي تزيد عن 6 اشهر.

قال سعد شرار : انه من المفترض علينا كمستأجرين ان نخضع لاشتراطات الهيئات والوزارات المعنية بعملنا كسكراب مواد بناء وغيرها فلو اردنا الترخيص من البلدية لا يسمح لنا ولو خالفنا الوضع قامت الشركة بمخالفتنا بقسائم مخالفة من عندها هي فهل هي قانونية ؟؟ فضلا عن انه لا يسمح لنا بترخيص اي نشاط خدمي لسد حاجاتنا كمستثمرين فكيف نعمل في منطقة حدودها شاسعة جدا وتفتقر لكل انواع الخدمات والبنى التحتية حتى الماء

وقال ان وضع الغالبية مخالف بناء على ماتقدم وهناك انشطة ثانية نتفاجأ انها مرخصة من المجلس البلدي ومرخصه من الهيئة العامة للصناعة وصادر فيها تراخيص لائحيا لكنها ممنوعة على ارض الواقع على سبيل المثال صب جبس الديكور وقص ورخام وورشه وتنظيف الحديد يحتاجون مكينة مو مصنع حدادة.

والشركة التي اخذت الارض من الدولة وفق قانون BOT تأخذ منا مبالغ هائلة وفي العقود الجديدة والحين المبالغ الباهظة تحتاج 600 فلس وشنو المقابل وشنو الخدمات الي سويتهم لنا تدري اصلاً ان البنية التحتية مو كاملة.

وقال : لا نريد اكثر من تطبيق القانون والقرارات تتطبق وعدم تقصير العقود وهل الاجرآت تقع ضمن القانون ام لا ؟ وعلى الوزراء المعنيين اذا ماكان عندهم علم واطلاع بتشكيل فريق متخصص او لجنة تحقيق لكشف حال المنطقة كلها وتستطلع آراء الناس فيها وتقف على المشاكل التي قاعده تحصل بها ويشاهدون الوضع عن كثب ومطالب الناس والتقصير في البنية التحتية.

أبرز ما جاء في الجولة

1 – زياد في الإيجارات زيادة كبيرة وذلك مخالف لقرارات مجلس الوزراء
2 – عدم توفير البنية التحتية حسب اشتراطات الهيئة العامه للصناعة
3 – التعسف مع المستثمرين
4 – رفض الترخيص للمستثمرين وعدم الموافقة على المخططات الخاصة بالبناء
5 – توجيه إنذارات المستثمرين بعدم تجديد العقود حتى انتهاءها
6– التعسف مع المستثمرين ، لتجديد العقد لزيادة الأجرة زيادة كبيرة تصل إلى 800 فلس
7 – منع تحويل المساحات بين المستثمرين
8 – منع المستأجرين من البناء رقم حصولهم على رخصة بناء من بلدية الكويت
9 – أجبار المستثمرين على توقيع عقود الاستثمار
10 – تحصيل رسوم باهظة عند توصيل الكهرباء للمستأجرين.

تدني مستوى البنى التحتية

مشاكل التخزين في المنطقة الاستثمارية

طالب بضرورة تفهم دور جمعية صندوق إعانة المرضى الإنساني

الشرهان: إغلاق الكافيتريات يحرم آلاف الحالات المرضية المحتاجة من سداد قيمة الفحوصات الطبية والأشعات بالمستشفيات

أكد رئيس مجلس ادارة جمعية صندوق إعانة المرضى د.محمد الشرهان أن إغلاق كافيتريات الجمعية بالمستشفيات سيحرم آلاف الحالات المرضية من غير الكويتيين العاجزين عن سداد قيمة الفحوصات الطبية والأشعات بالمستشفيات .

وأوضح د.الشرهان في تصريح صحفي : ان الجمعية تقدم الكثير من الخدمات الإنسانية في مستشفيات الكويت كتحمل نفقات العلاج عن المرضى المعسرين ودفع مصاريف فحوصات الأشعة وتحاليل المختبرت لغير القادرين وتوفير الأدوية غالية الثمن للمرضى المحتاجين لاسيما مرضى التهاب الكبد الوبائي ومرضى القلب والسرطان ، ومرضى الفشل الكلوي ، فضلا عن ما تقدمه من الخدمات الطبية لذوي الاحتياجات الخاصة مثل الكراسي المتحركة والسماعات الطبية والنظارات والأطراف الصناعية وغيرها .

وأضاف: أن الجمعية تعتمد في تمويل لكثير من هذه المشاريع بعد الله عز وجل على ثقة أهل الخير والمحسنين من الجهات والهيئات والشركات الداعمة بجانب بعض المشاريع التنموية التي تقوم بها كمشروع (الكافيتريات) في المستشفيات والتي تخصص ريعها لسداد مصاريف علاج المرضى غير القادرين ، مبينا ان الجمعية من خلال هذه المشاريع تساهم بفاعلية في رعاية مرضى المستشفيات الحكومية ودعم الخدمات الصحية في المستشفيات.

وقال الشرهان: ومعلوم انه يدخل يومياً المستشفيات الحكومية مئات المرضى من غير الكويتيين بالإضافة إلى اعداد كبيرة من فئة غير محددي الجنسية ممن لا ينطبق عليهم القرار الوزاري رقم 68 / 2011 ، ومعلوم أن الضمان الصحي لا يغطي الالتزامات المالية الخاصة بالفحوصات المخبرية والإشعاعية والعلاجية المطلوبة وان كان يخفض قيمة الرسوم لكنه لا يلغيها تماماً ، وخاصة الفحوصات الضرورية كقسطرة القلب أو المناظير التشخيصية او الاشعات المقطعية واشعة الرنين أو غيرها من الفحوصات . وهنا يأتي دور الجمعية الداعم لهذه الحالات من خلال مكاتب الخدمات الاجتماعية بالمستشفيات حيث تبدأ الاتصالات العاجلة بين الطرفين لتتولى الجمعية تغطية الرسوم الضرورية متحملة الجمعية بذلك مئات الآلاف من الدنانير سنويا لتحقيق هذا الهدف الإنساني ، علماً أنه لا يوجد في إدارة المستشفيات وسائل أخرى لتغطية هذه الرسوم ، إذ لا يملك مدراء المستشفيات صلاحية إعفاء هذه الحالات من استحقاقات الرسوم الطبية وترفض أقسام المحاسبة في المستشفيات أية استثناءات لهذه الرسوم لأنها مطالبة بتطبيق أنظمة وزارة الصحة في تحصيل الرسوم على المستفيدين دون النظر لاوضاعهم الاجتماعية ، لاسيما بعد إدخال أنظمة الحاسب الآلي في دخول وخروج المرضى من المستشفيات .

وبين د.الشرهان ان العائدات من أنشطة الكافيتريات تنفقها الجمعية بكاملهاعلى تغطية الالتزامات المالية الواجبة على المرضى المعسرين وكذلك على مرافق الوزارة، وهذا لن يتحقق لو كانت الكافيتريات تدار من قبل الشركات الاستثمارية ، ناهيك عن الأسعار العالية التي قد يفرضها المستثمر مقارنةً بالأسعار المخفضة الحالية التي نقدمها خدمة لكل الأطراف.

ونبه إلى خطورة عواقب العجز عن تدبير الأموال اللازمة للحالات غير القادرة عن دفع مصاريف العلاج وما سينجم عنه من اشكالات خاصة مع الحالات المرضية الطارئة.

وعن دور الجمعية الداعم في المستشفيات يقول د.الشرهان : ندعم الحالات الطارئة داخل المستشفيات كشريحة أولى مستفيدة، ثم تأتي الشريحة الثانية وهم المرضى من الحالات غير الطارئة والتي تراجع أقسام العيادات الخارجية ويتطلب تشخيصهم وعلاجهم عمل فحوصات مخبرية وإشعاعية ، وهؤلاء يتجهون إلى جمعية صندوق إعانة المرضى بطلب المساعدة فتقوم اللجنة الطبية بإصدار الكتب الرسمية إلى أقسام المحاسبة في مختلف المستشفيات كضمان لتحمل قيمة الفحوصات ثم تقوم أقسام المحاسبة بالمستشفيات لاحقاً بتحصيلها من الجمعية كشيكات مدفوعة إلى وزارة الصحة ، ويندرج تحت هذه الفئة كل الحالات المعسرة مالياً من مرضى الفشل الكلوي الذين يتطلب علاجهم إجراء عمليات جلسات غسيل الكلى حيثُ تتحمل الجمعية كافة الرسوم الشهرية التي تصل الى ما يعادل 360 د.ك شهرياً لكل مريض ، وذلك لأن الضمان الصحي لا يُغطي هذه التكلفة أصلاً وهو نفس الوضع للمرضى المحتاجين إلى فحوصات القسطرة القلبية وكل فحوصات الأشعة التنظيرية الملونة والسونار والأشعة المقطعية، والرنين المغناطيسي والفحص الإشعاعي الذري وتفتيت حصى المسالك البولية وغيرها ، وكلها فحوصات أو علاجات تتطلب دعم ومساعدة جمعية صندوق إعانة المرضى لتغطيتها ما يجعلنا ندفع عشرات الآلاف من الدنانير سنوياً لوزارة الصحة لتسوية هذه المستحقات.

فيما تقدم جمعية صندوق إعانة المرضى للشريحة الثالثة من المرضى العاجزين والمعسرين خدمة توفير أدوية أمراض السرطان والكبد الوبائي وغيرها والتي قد تكلف الحالة الواحدة اكثر من خمسة آلاف دينار تتحملها الجمعية ، بالإضافة إلى توفير عشرات الأجهزة الطبية الخاصة بالتنفس والأطراف الصناعية والكراسي المتحركة والسماعات الطبية والنظارات والأدوات الطبية الضرورية لتخفيف معاناة المرضى المعسرين.

ويؤكد د.الشرهان ان إعانة المرضى العاجزين والمعسرين نعتبرها واجب إنساني ومسؤولية اجتماعية

وقال : ونؤكد للجميع أن خدمات جمعية صندوق إعانة المرضى في المستشفيات لا تتوقف عند دعم الحالات المرضية المحتاجة لاننا نقوم بدعم لبعض مرافق الوزارة بالاحتياجات من الأجهزة الطبية والإلكترونية، والصيانة اللازمة الطارئة في الأقسام الطبية وإنشاء لأندية ترفيهية في أجنحة الأطفال المختلفة وتسهيل تقديم خدمات الحضانات لأبناء العاملين في المرافق الصحية وقد تم سابقاً دفع أجور الهيئة الطبية العاملة مساءً في مركز الفهد للعلاج الطبيعي ، كما ساهمت الجمعية سابقاً بإنشاء مركز القصر الصحي في منطقة الجهراء بالتعاون مع مؤسسات وطنية أخرى.

وتمنى د.الشرهان دعم ومؤازرة جمعية صندوق إعانة المرضى وتفهم أهدافها الإنسانية لأجل تعزيز دورها في خدمةُ الشرائح المرضية المحتاجة

د.محمد الشرهان